

كلمة الجهات المنظمة

السيد عامر ذياب التميمي

رئيس الجمعية الاقتصادية الكويتية

يعقد هذا المؤتمر تحت عنوان « أسواق العمل ومشكلة التوظيف في دول مجلس التعاون الخليجي العربية » ، ودون ريب فإن موضوع المؤتمر لابد أن يمثل أحد تحديات المستقبل لمنطقة الخليج العربي ... إن التطورات الديمغرافية وتآزم الاقتصاد الريعي يشكلان تعقيداً هاماً في مسألة خلق فرص العمل الجديدة في دول الخليج كافة ... لانستطيع أن نزعم بأن هناك حلاً سحرية لهذه القضية حيث أنه بعد أن اعتادت المجتمعات في دولنا على التوظيف في الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة لن يكون هناك من السهل تجاوز أوضاع هيكلية تأسست على مدى نصف قرن في بعض هذه البلدان .. لكن هل يجوز أن نستكين لتلك الحقائق ولا نحاول أن نضع حلاً عقلانية ومبدعة لقضية بهذه الأهمية يتعلق عليها مصير الملايين من الشباب في منطقة الخليج خلال السنوات القادمة ؟

وهكذا قررت الجمعية الاقتصادية الكويتية أن يتصدى المؤتمر العلمي الخامس للاقتصاديين الكويتيين لقضية أسواق العمل والتوظيف ، ويجب علينا أن نحدد المحاور الرئيسية للمؤتمر مثل الخصائص الديمغرافية ، وتشخيص أوضاع أسواق العمل والأجور والإنتاجية ومشكلة البطالة وكيفية إصلاح أسواق العمل ، بالإضافة إلى التصدي لبعض الحالات العملية ... وقد وفقنا في التعاون مع عدد من المؤسسات المتخصصة أو ذات الصلة وهي : (كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت — والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية — وقد سم الاقتصاد بجامعة الملك سعود في الرياض — ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية — ومنظمة العمل الدولية — والمعهد العربي للتخطيط — والصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي — ومعهد الكويت للأبحاث العلمية ...) ونحن إذ نشكر هذه الجهات لتكليفها باحثين متميزين بإعداد البحوث المقدمة أمام مؤتمرنا نأمل أن نستمر بالتعاون معها لتطوير الدراسات حول قضايا هذا المؤتمر وأي قضايا اقتصادية أخرى ذات صلة بالتطور الاقتصادي والتنمية في منطقة الخليج العربي .

لا شك أن المسائل التي أثارها معالي وزير التخطيط ووزير الدولة للتنمية الإدارية في كلمة الرعاية تمثل أساساً هاماً للبناء عليه من أجل وضع تصورات علمية وعملية لتجاوز معضلات أسواق العمل في هذه المنطقة من العالم .

فكما تعلمون فإن الشباب يمثلون أغلبية السكان في المنطقة وهم يستحقون الاهتمام اللائق بما يمكنهم من التعرف على فرص عمل مواتية تجعلهم أكثر فعالية ومن ثم المساهمة في النشاط الاقتصادي في مختلف دول المنطقة ... ويجب ألا نكرس في نفوس هؤلاء الشباب قيم الريعية والالتكالية والشعور بعدم الاهتمام أو إحساس بأنهم غير معنيين بتقديم أي مجهود في وظائفهم .. في الوقت ذاته لا بد من العمل باجتهاد من أجل خلق فرص عمل حقيقية في مختلف القطاعات لاستيعاب المتدفقين لسوق العمل وتفادي خلق حالة بطالة سافرة .

لكن ما يتبادر إلى الذهن هو : هل الإدارات السياسية والاقتصادية في دول المنطقة بصدد إجراء تغييرات هيكلية في النظام الاقتصادي في دولهم بما يخلق مفاهيم وقيم جديدة للتوظيف ويعيد تشكيل أسواق العمل؟ ثم هل ستم مراجعة سياسة الاستعانة بالعمالة الوافدة ويزداد التركيز على توظيف العمالة الوطنية في مختلف القطاعات؟ كذلك لا بد من مراجعة أوضاع مؤسسات القطاع الخاص بحيث يتضح لنا مدى قدرة هذه المؤسسات على خلق طلب على العمالة الوطنية ضمن معايير توظيف عصرية وبما يكفل حقوق هذه العمالة على قاعدة قوانين مواتية ...

أهم من كل ما سبق ذكره : هل نحن بصدد التواصل مع العولمة وتحديث بنية الاقتصاد للتأكيد على أن مؤسساتنا وقوى العمل لدينا قادرة على استيعاب المتغيرات في الأنظمة الاقتصادية ومواجهة تحدياتها؟ ليس هناك من فائدة من التصورات التي تركز على التحصن من العولمة واستحقاقاتنا، والمطلوب هو تعزيز القدرة على التفاعل مع العولمة وأنظمتها ... إننا لا نستطيع أن نتفوق داخل حدودنا ونزعم أننا قادرون على الانفصال عن ما يدور خارج هذه الحدود ونرفض المتغيرات الجارية . وإذا أخذنا بنظر الاعتبار أنظمة وشروط منظمة التجارة الدولية وعضوية بعض دول الخليج فيها ، وطلبات العضوية من دول خليجية أخرى ، فكل ذلك يفرض علينا التكيف والتأهل لمستجدات الاقتصاد العالمي .

ما سبق ذكره يجب أن يدفعنا لمراجعة أنظمة التعليم والتدريب بما يمكن من خلق عمالة وطنية قادرة على التجاوب مع متطلبات الاقتصاد الحر المفتوح ، وهذه العمالة يجب أن تكون على أتم الاستعداد للعمل في أي موقع اقتصادي في دول الخليج أو خارجها ... أي أن

المطلوب هو تأسيس نظام تعليمي يمكن مخرجاته من التأقلم مع ظروف عمل متحركة مرنة... وبعد أن كانت دول الخليج مستوردة للعمالة— وهي عمالة هامشية في معظمها— يجب أن تنظر للمستقبل على أساس القدرة لتصدير عمالة متعلمة وقادرة على العمل في أرقى المؤسسات الاقتصادية في دول نخطتنا في تطورها الاقتصادي...

إن مؤتمرنا هذا يجب أن يتصدى للقضايا المطروحة كافة بجدية ولا بد أن يتفاعل الحوار مع الأبحاث بنهج علمي متميز يساهم في تحديد المفاهيم الاقتصادية الجديدة حول أسواق العمل ومساائل التوظيف... وعلينا أن نحدد التحديات الأساسية المتعلقة بقضايا هذا المؤتمر دون مجاملة حيث لا يجوز الاستمرار مع الأوضاع السائدة وتكريس البطالة المقنعة في المؤسسات الحكومية والعامّة والاستمرار بنهج الاقتصاد الريعي وتعزيز الانتكالية. ويستدعي الأمر الدفع لبناء استراتيجيات واضحة ومفاهيم وقيم جديدة لخلق اقتصاديات فاعلة ومنتجة معتمدة في ذلك على كفاءة قواها البشرية.